قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17762) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 29 جمادى الأولى 1448هـ - 9 نوفمبر 2026م

انعكاسات نتائج الانتخابات الأمريكية على الشرق الأوسط



بقلم:
د. أحمد عبد ربه ○

شهدت الولايات المتحدة يوم الثلاثاء 3 نوفمبر، انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، والتي انتهت بانتصار كبير للحزب الديمقراطي، بعد أن نجح في انتزاع السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ من الحزب الجمهوري. وحتى صباح الجمعة 6 نوفمبر، ضمن الديمقراطيون 54 مقعدًا في مجلس الشيوخ، مقابل ?? للجمهوريين، مع استمرار فرز الأصوات في ولايتي ألاسكا وميسيسيبي. وفي مجلس النواب، انتزع الديمقراطيون أكثر من 40 دائرة كانت تحت سيطرة الجمهوريين، ليضمنوا الأغلبية بعد عامين من سيطرة الجمهوريين على البيت الأبيض ومجلسي الكونجرس. ولم تتوقف المكاسب عند السلطة التشريعية الفيدرالية، بل امتدت إلى انتخابات حكام الولايات، حيث حقق الديمقراطيون انتصارات لافتة في ولايات محافظة، مثل تكساس وأوهايو وأيوا.

تبدو هذه النتائج استثنائية لعدة أسباب. أولها أن الحزب الديمقراطي لم يكتف بالفوز في الولايات المتأرجحة، بل حققَ انتصارات في ولايات ظلت معاقل للجمهوريين عقودا طويلة. ففي تكساس، فاز الديمقراطي جيمس تالاريكو بمقعد مجلس الشيوخ، ليصبح أول ديمقراطي يفوز بهذا المقعد منذ عام 1988. وفي كانساس، فاز آدم هاميلتون ليصبح أول ديمقراطي يمثل الولاية في مجلس الشيوخ منذ عام 1932. كما انتزع الديمقراطيون مقاعد جمهورية في كارولاينا الشمالية وأوهايو وأيوا ومين وكارولاينا الجنوبية. أما في ميشيجان، فقد فاز الطبيب الأمريكي من أصل مصري عبد الرحمن السيد، ليصبح أول مسلم يُنتخب لعضوية مجلس الشيوخ في التاريخ الأمريكي، وهو انتصار له دلالات مهمة تتعلق بالتمثيل السياسي للأقليات، ولا سيما المسلمين والعرب، وبالتغيرات داخل الحزب الديمقراطي نفسه.

لكن لماذا حدث هذا التحول الكبير؟ الإجابة الأولى تتعلق بالاقتصاد، وتحديدًا بتكاليف المعيشة. فالمواطن الأمريكي الذي صوّت لترامب قبل عامين على أمل خفض الأسعار وتحسين أوضاعه الاقتصادية وجد نفسه أمام استمرار الضغوط المعيشية، وارتفاع أسعار الطاقة، وتداعيات السياسات التجارية للإدارة.

أما الإجابة الثانية فتتعلق بالحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، والتي تحولت من قضية خارجية إلى قضية داخلية، بعدما انعكست تكاليفها على أسعار الوقود والسلع، وأثارت تساؤلات متزايدة حول أهداف الحرب ومدتها وجدواها. وقد أقر ترامب نفسه بتأثير الحرب في نتائج الانتخابات، فيما اعتبر نائبه جي دي فانس أنها كانت أحد الأسباب الرئيسية للهزيمة الجمهورية.

هناك ثلاث دلالات سياسية أساسية لهذه النتائج. أولها أن ترامب سيقضي العامين الأخيرين من ولايته الثانية في مواجهة كونجرس يسيطر عليه الديمقراطيون، وهو ما سيحد من قدرته على تمرير التشريعات، ويمنح المعارضة سلطة أكبر في مراقبة الإدارة والتحقيق في قراراتها. وثانيها أن الحزب الجمهوري سيواجه نقاشًا داخليًا بشأن مستقبل التيار المرتبط بترامب، أو «الترامبية»، ومدى قدرته على الاحتفاظ بتأييد الناخبين بعد انتهاء ولايته. أما الدلالة الثالثة، فتتعلق بالحزب الديمقراطي نفسه، الذي نجح في الانتخابات من خلال تحالف واسع ضم مرشحين تقدميين وآخرين معتدلين، لكنه لا يزال مطالبًا بتقديم برنامج سياسي واقتصادي متماسك استعدادًا لانتخابات الرئاسة عام 2028.

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، فإن نتائج الانتخابات قد تمثل بداية مرحلة مختلفة في العلاقة بين الولايات المتحدة والمنطقة، لكن حجم التغيير سيتوقف على التوازن بين الرئيس والكونجرس. فالرئيس الأمريكي يحتفظ بصلاحيات تنفيذية واسعة في إدارة السياسة الخارجية والعمليات العسكرية، بينما يملك الكونجرس صلاحيات تتعلق بالتشريع والتمويل والرقابة والتعيينات. ومن ثم، فإن سيطرة الديمقراطيين على المجلسين تعني زيادة القيود السياسية والمؤسسية على إدارة ترامب، دون أن تؤدي بالضرورة إلى تغيير فوريي في السياسة الأمريكية.

تأتي الحرب على إيران في مقدمة الملفات التي قد تتأثر بهذا التحول. فقد تعرضت الإدارة لانتقادات بسبب تكاليف الحرب وتداعياتها الإقليمية والاقتصادية، ومن المتوقع أن يستخدم الديمقراطيون سلطاتهم الجديدة للمطالبة بمزيد من المعلومات حول أهداف العمليات العسكرية، وحجم الإنفاق، والنتائج التي تسعى واشنطن إلى تحقيقها. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط باتجاه التسوية الدبلوماسية، وإن كان احتمال التصعيد العسكري سيظل قائمًا نتيجة استمرار صلاحيات الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة.

أما العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، فتواجه بدورها مرحلة من المراجعة السياسية. فقد أظهرت الانتخابات تقدم مرشحين ديمقراطيين ينتقدون الدعم العسكري غير المشروط لإسرائيل، ويطالبون بموقف أكثر وضوحًا تجاه حقوق الفلسطينيين. ويكتسب فوز عبد الرحمن السيد في ميشيجان أهمية خاصة في هذا السياق، نظرًا إلى مواقفه من الحرب في غزة والمساعدات العسكرية لإسرائيل، فضلًا عن فوزه رغم الحملات التي استهدفته بسبب هويته الدينية ومواقفه السياسية. ومع ذلك، فإن الحزب الديمقراطي ليس كتلة واحدة في هذا الملف، إذ لا تزال داخله تيارات تدافع عن العلاقات الاستراتيجية التقليدية مع إسرائيل، وأخرى تطالب بإعادة النظر في طبيعة هذه العلاقات.

أما دول الخليج، فقد تواجه زيادة في الرقابة البرلمانية على صفقات السلاح والعلاقات الأمنية والاستثمارات المرتبطة بإدارة ترامب. لكن استمرار الحرب في المنطقة يجعل التعاون الأمني مع هذه الدول جزءًا مهمًا من الحسابات الاستراتيجية الأمريكية. ولذلك، فمن المرجح أن نشهد نقاشًا أكثر حدة حول طبيعة هذا التعاون وشروطه، دون افتراض تراجع أهميته بالنسبة للولايات المتحدة.

نصل هنا إلى مصر، وهي ربما الحالة التي تكشف بوضوح تعقيدات العلاقة بين السياسة الداخلية الأمريكية ومصالح واشنطن الإقليمية. فالعلاقات المصرية الأمريكية تقوم منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 على مجموعة من المصالح المشتركة، تشمل التعاون العسكري، وأمن الملاحة في قناة السويس، والاستقرار الإقليمي، والوساطة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية والديمقراطية على ذلك.

وقد اتسمت هذه العلاقة بالتعاون في القضايا الأمنية والإقليمية، خاصة ملف غزة، وهو تعاون يُتوقع أن يستمر خلال العامين المقبلين. لكن القاهرة ستتعامل مع واقع مؤسسي جديد، يتمثل في وجود رئيس جمهوري وكونجرس ديمقراطي، بما يجعل إدارة العلاقات مع المؤسسات التشريعية الأمريكية أكثر أهمية. ومن هنا، فإن تنويع قنوات التواصل مع القيادات الديمقراطية ورؤساء اللجان البرلمانية سيصبح ضرورة دبلوماسية، خاصة في الملفات التي تتطلب موافقة الكونجرس أو تمويله.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فمصر كانت ولا تزال طرفًا رئيسيًا في جهود الوساطة المتعلقة بغزة، وتكتسب هذه الأهمية أبعادًا جديدة مع صعود تيارات داخل الحزب الديمقراطي، وأصوات أخرى داخل الحزب الجمهوري، تطالب بإعادة تقييم الموقف الأمريكي من إسرائيل. وقد يتيح ذلك للقاهرة فرصًا لتوسيع التنسيق مع أعضاء الكونجرس بشأن المساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار، وترتيبات الأمن والحوكمة في القطاع.

وهناك أيضًا البعد الاقتصادي، الذي قد يكون الأكثر تأثيرًا في حياة المصريين. فاستمرار الحرب في إيران والتوترات في البحر الأحمر يفرض ضغوطًا على أسعار الطاقة وحركة التجارة الدولية، ويؤثر بصورة مباشرة في الاقتصاد المصري وإيرادات قناة السويس. وإذا ساهمت نتائج الانتخابات في دفع الإدارة الأمريكية نحو التهدئة الإقليمية، فقد تستفيد مصر من انخفاض تكاليف الطاقة وتحسن حركة الملاحة. أما استمرار التصعيد، فسيعني استمرار الضغوط الاقتصادية، بغض النظر عن الحزب الذي يسيطر على الكونجرس.

في النهاية، تكشف الانتخابات الأمريكية الأخيرة عن حقيقة مهمة، وهي أن المؤسسات السياسية قادرة على إعادة توزيع السلطة ومحاسبة الحكومات من خلال العملية الانتخابية، حتى في ظل الاستقطاب الحاد والخلافات السياسية العميقة.

أما على مستوى العلاقات المصرية الأمريكية، فلن تتحدد طبيعة هذه المرحلة من خلال الانتماء الحزبي لأعضاء الكونجرس وحده، وإنما من خلال قدرة القاهرة على إدارة علاقاتها مع المؤسسات الأمريكية المختلفة، والتعامل مع التغيرات الإقليمية، وتقديم رؤية واضحة لمصالحها وأولوياتها.

○ أستاذ مشارك العلاقات الدولية بجامعة دنفر الأمريكية

كيف يختار العلماء أبحاثهم؟



بقلم:
نبيلة رجب

أتابع أخبار الفائزين بجوائز نوبل في الطب والفيزياء والكيمياء، وأحاول أن أفهم ما الذي قد تضيفه اكتشافاتهم إلى حياتنا. بعض الإنجازات تبدو فائدتها واضحة لي، وبعضها يدفعني إلى القراءة أكثر. وبينما أبحث عن معنى ما توصلوا إليه، أفكر في البداية: كيف وقع الاختيار على هذا الموضوع دون غيره، وما الذي دفع العلماء إلى قضاء سنوات في دراسته؟

يهمني هذا الجانب لأن البحث يحتاج إلى وقت ومال وكفاءات، وهي موارد محدودة. ولذلك فدعم مشروع بحثي يعني أن نمنح قضية بعينها فرصة للفهم، بينما تنتظر قضايا أخرى دورها. ويتشكل الاختيار من اهتمام الباحث، وأولويات مؤسسته، وشروط التمويل، وما يصل إلى هذه الجهات من احتياجات المجتمع. لهذه العوامل مجتمعة أثر فيما سنعرفه مستقبلًا، وما ستبقى معرفتنا به ناقصة.

لنتأمل حرارة الصيف. يمكن توجيه الأموال إلى تطوير جهاز تكييف يستهلك كهرباء أقل، فتخف كلفة التبريد، أو إلى دراسة سبل حماية العاملين تحت الشمس ساعات طويلة. كلاهما مفيد، لكن الإمكانات المتاحة لا تسمح دائمًا بإنجازهما معًا. ويؤثر تقديم أحدهما على الآخر في نوع الحلول التي نصل إليها، وفي مَن يصلهم نفعها أولًا.

قبل اختيار ما ندرسه، من المفيد أن نسأل الناس عمّا يحتاجون إليه. فأسرة تتمنى خفض فاتورة التكييف، وعامل يبحث عن حماية أفضل من حرارة الشمس. يساعد الاستماع إليهم الباحثين على فهم الحاجات المختلفة، ثم تحديد ما يحتاج منها إلى دراسة، وما يمكن البدء به بالإمكانيات المتاحة.

لهذا تؤكد منظمة الصحة العالمية، في عرضها لكيفية تحديد أولويات البحث الصحي، أهمية إشراك الأطراف المعنية لضمان استجابة الأبحاث للاحتياجات الصحية. وتناول تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2017 تجارب في مشاركة المواطنين في تحديد موضوعات الأبحاث، وذكر أن دولًا كثيرة تشجع ذلك لتحسين كفاءتها وجودتها وصلتها باحتياجات الناس. فأصحاب المشكلة يستطيعون لفت الانتباه إلى تفاصيل يعيشونها، ويملك الباحثون أدوات فحصها وفهم أسبابها واختبار الحلول الممكنة.

وفي البحرين، تبدو الحاجة إلى البحث المحلي واضحة في مثال الحرارة والرطوبة. نستفيد مما تنشره الجامعات العالمية، ونحتاج أيضًا إلى دراسات ترصد ظروف العمل هنا، لتساعد على اختيار وسائل حماية تناسبها. وأرى في ذلك فرصة تتجاوز حاجتنا المحلية؛ فما يتوصل إليه باحث في البحرين يمكن أن يفيد مجتمعات تواجه ظروفًا مشابهة. هكذا تصبح مشكلة قريبة من حياتنا بداية لمعرفة نقدمها للآخرين أيضًا.

أما التمويل، فيؤثر في قدرة الفكرة على الاستمرار، مهما اقتنع صاحبها بأهميتها. فالدعم يتيح فتح باب ظل مغلقًا سنوات، أو استكمال تجربة توقفت لنقص الموارد.

لذلك يستحق اهتمامنا أن يمتد إلى أسباب تمويل بعض المقترحات وتأجيل غيرها، وإلى الفرص المتاحة للأفكار التي يصعب تقدير فائدتها مبكرًا.

وجدتُ مثالًا معبّرًا في قصة كاتالين كاريكو، التي تقاسمت مع درو وايسمان نوبل الطب عام 2023. يذكر بيان الجائزة أنها واجهت في مطلع التسعينيات صعوبة في إقناع الممولين بأهمية مشروعها لاستخدام الحمض النووي الريبي المرسال في العلاج. ويحمل هذا الجزيء تعليمات صنع البروتين داخل الخلية. ثم أسهمت اكتشافاتها لاحقًا في إتاحة تطوير لقاحات فعالة ضد كوفيد19-. ما أصبح إنجازًا يُحتفى به عالميًا، مرّ بوقت كان إقناع الممولين بجدواه مهمة شاقة.

تجعلني هذه القصة أكثر حذرًا في الحكم على ما يستحق الدعم. فهي لا تعني أن كل فكرة متعثرة ستقود إلى نوبل، لكنها تكشف صعوبة تقدير قيمة العمل قبل اكتماله. فبعض الأبحاث يبدأ من الرغبة في فهم ظاهرة، ثم تظهر تطبيقاته بعد سنوات في مجال غير متوقع. لذلك تبدو لي حماية حرية الاستكشاف ضرورة؛ فمن الصعب أن نطلب اكتشافًا جديدًا، ثم نشترط معرفة فائدته قبل البداية.

عند اختيار موضوع للبحث، يهمّنا عدد المتأثرين بالمشكلة، ومدى ما تسببه لهم من معاناة. وأرى أن المشكلة التي تثقل حياة عدد قليل من الناس تستحق الاهتمام أيضًا. فقلة المتضررين لا تعني أن حاجتهم إلى الحل أقل إلحاحًا، حتى لو لم تصل أصواتهم إلى الجهات التي تدعم الأبحاث.

أجد في اليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية، الموافق العاشر من نوفمبر، فرصة للحديث عن الاختيارات التي تسبق النتائج. وقد أقرّته اليونسكو عام 2001 لتعزيز الصلة بين العلم والمجتمع وإشراك الجمهور في النقاش حول قضاياه. يعنيني، ككاتبة وكقارئة، أن أفهم كيف تُوازن احتياجات الناس مع حرية العلماء، وكيف تُراجع الأولويات إذا ظهرت حاجة أغفلناها أو فكرة تستحق فرصة أخرى.

سأقرأ أخبار نوبل باهتمام أكبر بالبدايات: ما الذي جعل عالمًا يتمسك بسؤاله، ومن أتاح له مواصلة العمل؟ وسأفكر، كلما اشتد الصيف، في الأبحاث التي نحتاج إليها لحماية العاملين تحت الشمس، وفي الظروف التي تساعد على إنجازها. فالمشكلة التي لا تجد مكانًا في خطة البحث، ربما يبقى فهم أسبابها وسبل معالجتها مؤجلًا، بينما يواصل أصحابها التعايش معها.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.
rajabnabeela@gmail.com
nabeelarajab.blogspot.com

البحث عن الحقائق ومخاوف من التضليل الرقمي



بقلم:
د. طلال أبو غزالة ○

أزمة الحقيقة والتضليل الرقمي من أبرز القضايا المعرفية المعاصرة؛ لأنها لا تتعلق بانتشار الأخبار الكاذبة، بل تمسّ قدرة الأفراد والمجتمعات على التمييز بين الدليل العلمي والرأي، وبين المعرفة المستقلة والمعلومات الموجّهة للتأثير والتلاعب في السلوك والوعي. ويقدّم تقرير الفريق الدولي المعني ببيئة المعلومات مدخلاً مهمّاً لدراسة هذه الظاهرة؛ إذ يستند إلى استطلاع شمل 470 خبيراً في 71 دولة، ويرصد المخاطر التي تهدّد بيئة المعلومات، وأدوار المنصّات الرقمية والذكاء الاصطناعي، والتحدّيات التي تواجه إنتاج المعرفة الموثوقة.

طبعاً لا تعني الأزمة أن الحقيقة لم تعد موجودة، أو أن كل المعلومات أصبحت كاذبة؛ بل تعني أن الوصول إلى الحقيقة أصبح أكثر تعقيداً، ففي أي لحظة، تستطيع أن تفتح هاتفك وتجد آلاف الإجابات لسؤال واحد، وأن تنتقل بين روايات متناقضة للحدث نفسه، وأن تشاهد صورة أو مقطع فيديو يثبت أو ينفي واقعة ما. ومع ذلك، قد ينتهي بك الأمر إلى حيرة أكبر مما كنت عليه قبل أن تبدأ بحثك.

هذه مفارقة تستحق التوقف والتأمل، فقد أمضت البشرية وقتاً طويلاً تجتهد وتبحث لتطوير مسارات الوصول إلى المعرفة، وتجاوز مفهوم احتكار (أو نخبوية) المعلومة والكتب والوثائق والخبرات. واليوم، بعدما أصبحت المعلومات متاحة على نطاق غير مسبوق، نواجه مشكلة مختلفة: كيف نعرف الحقيقي منها والجدير بالثقة.

من خلال عملي رئيساً لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات والتنمية، أدرك تماماً أن الوفرة الرقمية قد تكون فرصة غير مسبوقة لتوسيع المعرفة الإنسانية، لكنها لن تحقق هذا تلقائياً، فالمعلومة لا تصبح معرفة لمجرّد أنها متاحة، والحقيقة لا تكتسب قوتها من عدد مرّات تداولها. إنها تحتاج إلى دليل، وسياق، ومؤسّسات قادرة على التحقّق، وجمهور لا يكتفي بالسؤال عما إذا كانت الرواية توافق قناعاته، بل يسأل أيضاً إن كانت تصمد أمام الفحص.

الإنترنت بداية أتاح الوصول إلى أبحاث علمية ومصادر تاريخية وبيانات كان الاطّلاع عليها بشق الأنفس. ويكفي أن نتذكّر كيف كنا نجهد في البحث والتوثيق، قبل أن ينتهي الأمر لاحقاً بكتابة كلمات في محرّك بحث. وأذكر أننا كنا نضطر أحياناً إلى زيارة مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة، والبحث بين الفهارس، ثم تقليب رفوف الكتب للوصول إلى المرجع المطلوب، وقد لا يكون الكتاب موجوداً أصلاً، أو يكون متاحاً في مكتبة أخرى، فنحتاج إلى وقت إضافي للحصول عليه.

لقد اختصر الإنترنت مسافة طويلة بين الإنسان ومصادر المعرفة، وفتح أبواباً كانت مغلقة أمام كثيرين بسبب المكان أو الوقت أو كلفة الوصول. لكن هذا التيسير، على أهميته، لم يحسم سؤالاً آخر: هل أصبحنا، لمجرّد أن المعلومات صارت أقرب إلينا، أقدر على معرفة الصحيح منها وتمييزه مما يبدو صحيحاً. ولكن لعل ما تغير فعلاً ليس وجود المعلومات الخاطئة والمضللة؛ فقد عرفها الناس قبل ظهور الإنترنت بوقت طويل. الجديد سهولة إنتاجها وسرعة انتشارها والقدرة على تقديمها بقوالب ذات تأثير عال، بحيث يصعب أحياناً التمييز بينها وبين المواد الحقيقية.

اليوم دخلت البرمجة التفاعلية (الذكاء الاصطناعي) عنصراً مهمّاً من هذه المعادلة، فهو يتيح إنتاج نصوص وصور ومقاطع صوتية ومرئية بمستوى عال جداً من الاحترافية والإتقان، وهي إمكانات لم تكن متاحة قبل سنوات إلا لدول وأجهزة أو استوديوهات إنتاج تلفزيوني وسينمائي كبرى. وبالطبع، يمكن لهذه الأدوات أن توسّع فرص التعلم والإبداع، وأن تساعد الباحثين والطلاب والعوام في أعمالهم وتنمية معارفهم، لكنها تستطيع أيضاً إنتاج رواية مختلقة متماسكة أو صورة لحدث مزعوم أو تسجيل صوتي يختلق كلاماً وينسبه إلى شخص ما زوراً.

لذا، لا يعود السؤال مقتصراً على ما إذا كانت الصورة حقيقية، بل علينا أن نسأل عن مصدرها، وسياقها، وتاريخ نشرها، وما إذا كانت هناك مصادر مستقلة تثبت أو تنفي. لكن حتى هذه الأسئلة لا تضمن دائماً الوصول إلى جواب سريع، لكنها تضع مسافة ضرورية بين المشاهدة والتصديق. وثمة أيضاً جانب آخر لا يقلّ أهمية، يتعلق بالطريقة التي تصل بها المعلومات إلينا أصلاً، وأعني «الخوارزمية»، فالمحتوى الذي يظهر على منصّات التواصل ليس عرضاً محايداً لكل ما هو متاح، بل نتاج أنظمة معقدة من التوصية والترتيب، تختار ما تعرضه استناداً إلى عوامل متعدّدة، منها تفاعلات المستخدمين وأنماط اهتمامهم ومواقعهم والتمويل. والعامل الأخير مكن أنظمة عديدة من التحكم في السرد الإعلامي وإغراق المجتمع بالمعلومات المضلّلة.

لا يعني هذا أن الخوارزميات تقرّر ما نعتقده بصورة مباشرة، أو أن كل محتوى موصى به مضلّل، لكن التكرار له أثره، وكذلك سهولة الوصول إلى ما يوافق أفكارنا واهتماماتنا، وما توقفنا عنده ثواني أكثر من غيره.

وحين نرى الادّعاء نفسه مراراً، ومن حسابات مختلفة، قد نخلط بين شيوعه وصحته، أو نفترض أن كثرة من يتداولونه تعني وجود أدلة كافية عليه، رغم أن الكثرة ترتبط أحياناً بالضلالة.

وهنا يبدأ الأمر أكثر تعقيداً، فحين تتصل المعلومة بموقف سياسي أو اجتماعي يمسّ قناعاتنا وتوجهاتنا، نبحث، من دون أن ننتبه، عما يؤكّدها أو ما يمنح الرواية التي توافقنا فرصة أكبر للتصديق، ونطالب الرواية الأخرى بأدلة أشدّ صرامة، أو نرفضها. وهذه ليست مشكلة تخصّ مجتمعات بعينها، بل هي ميل بشري وعقلي يمكن أن يظهر لدى أي شخص، مهما كان تعليمه أو مقدار المعلومات التي يمتلكها.

وتزداد صعوبة الأمر عندما تتراجع الثقة في المؤسّسات التي اعتاد الناس الرجوع إليها، إعلامية كانت أو سياسية أو علمية، فالشك في المؤسّسات ليس خطأً في حد ذاته؛ إذ قد تكون هناك أسباب مشروعة لمراجعة تصريحاتها أو مساءلة قراراتها، لكن المشكلة تبدأ حين يصبح الشك موقفاً شاملاً لا يميّز بين مصدر وآخر، وحين تعامل الأدلة المتاحة كلها باعتبارها موضع تلاعب، من دون معيار واضح يمكن الاحتكام إليه.

ولا يمكن معالجة هذا الوضع بمجرّد مطالبة الناس بالتحقق من الأخبار، فالنصيحة وحدها لا تكفي في بيئة تتدفق فيها المواد بسرعة، وتتنافس فيها روايات كثيرة على لفت الانتباه، وتبدو فيها بعض الادّعاءات أكثر إقناعاً من الأدلة التي تنقضها. كذلك إن التحقّق يحتاج إلى وقت وأدوات ومعرفة بكيفية قراءة المصادر، وهي أمورٌ لا تتوفر دائماً بالقدر نفسه للجميع. ما نحتاج إليه إذن، ليس رفض المعلومات الجديدة أو الارتياب في كل ما نراه، بل تطوير طريقة أكثر وعياً في التعامل معها.

○ خبير اقتصادي أردني.

مغزى فوز اليسار في الانتخابات البرازيلية



بقلم:
د. نبيل العسومي

بعد معركة انتخابية شرسة قادتها الحملات الانتخابية لمعسكر اليسار بقيادة الرئيس لولا دي سيلفا ومعسكر اليمين بقيادة فلافيو بولسونارو حسمها دي سيلفا في جولة الإعادة من الانتخابات البرازيلية لانتخاب رئيس جديد للبرازيل للسنوات الأربع القادمة بعد أن أخفق أي من المرشحين في حسم النتيجة من الجولة الأولى عندما حصل بولسونارو على 47% وحصل سيلفا على 45% وذلك بعد إن حصل في جولة الإعادة لولا دي سيلفا على 51.79% من الأصوات الصالحة فيما حصل منافسه بولسونارو على 48.21% بفارق أكثر من 4 ملايين صوت رغم تقدم خصمه عليه في الجولة الأولى بفارق مليوني صوت في ظاهرة فريدة واستثنائية أن يتمكن الحاصل على المركز الثاني في الجولة الأولى من حسم جولة الإعادة لصالحه.

إن هذا تأكيد لصحة النهج الذي سار عليه الرئيس لولا دي سيلفا خلال حملته الانتخابية استعدادا للجولة الثانية والحاسمة من الانتخابات الرئاسية ونجاحه في حشد المزيد من الأصوات لصالحه من خلال تحالف انتخابي ناجح تمكن من إلحاق الهزيمة بخصمه فيلافيو بولسونارو الذي غادر البرازيل بعد إعلان نتائج الانتخابات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليكون الرئيس لولا دي سيلفا أول رئيس للبرازيل ينتخب بعد خسارته في الجولة الأولى من الانتخابات منذ عودة البلاد إلى الحكم المدني عام 1985.

ولكن لم يكتف بولسونارو نجل الرئيس السابق الذي أدين في قضايا مختلفة خايير بولسونارو ويقضي حكما في السجن بالمغادرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بل رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات مطالبا بإلغائها بحجة تمديد قاضي المحكمة العليا القاضي فترة التصويت في مختلف مناطق وولايات ومناطق البلاد مدة ساعتين بحجة أن رئيس المحكمة العليا كان في السابق محاميا لدي سيلفا رغم أن تمديد فترة التصويت كان بطلب من المتنافسين الاثنين بعد أن واجه الناخبون صعوبات في الوصول إلى مراكز الاقتراع وخصوصا في ولايتي ساو باولو وباهيا بسبب نقص الحافلات وسوء الأحوال الجوية جراء الأمطار الغزيرة التي هطلت ومن ثم عدم تمكن الناخبين في جنوب البلاد من الوصول إلى مراكز الاقتراع خلال الوقت المخصص للتصويت.

لقد كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية البرازيلية مفاجئة بعد تقدم بولسونارو في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في الرابع من أكتوبر الماضي ولكن القائمين على حملة لولا دي سيلفا هذا السياسي اليساري الذي قضى فترات في السجن تمكنوا من إقناع 33 مليون ناخب من الذين لم يصوتوا في الجولة الأولى بالتصويت وبكثافة لدي سيلفا في الجولة الثانية أثمرت فوز لولا دي سيلفا البالغ من العمر 81 عاما عامل قطاع المعادن السابق بهذه الانتخابات وخروج أنصاره إلى الشوارع للاحتفال بهذا النصر الكبير الذي حققه على منافسه بولسونارو المدعوم من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في حين خيم الحزن على انصار بولسونارو حيث قال الرئيس لولا دي سيلفا لأنصاره انه ستكون ولايتي الرئاسية الرابعة أفضل ولاية لرئيس برازيلي في تاريخ بلادنا، وإن ولايتي هذه ستكون أفضل ولاية استمع فيها الرئيس إلى الشعب البرازيلي وإن فوزه يمثل هزيمة للسلبية والاكاذيب، مضيفا: تحيا الديمقراطية.

إن ولاية لولا دي سيلفا الرابعة ستبدأ في الخامس من شهر يناير القادم بعد ثلاث ولايات غير متتابعة، إذ تولى الرئاسة فترتين من يناير 2003 إلى ديسمبر 2010 وعاد إلى رئاسة البرازيل مرة أخرى في يناير 2023 حيث تأتي ولايته الرابعة في ظل مشاكل وصعوبات تعاني منها البرازيل، فعلى المستوى الداخلي تتمثل في الصعوبات في الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أكبر اقتصاد في أمريكا الجنوبية وخصوصا مشكلة البطالة بين الشباب، كما ان البلاد منقسمة فالخاسر في الانتخابات لا يزال يرفض النتيجة وهناك برلمان معاد للرئيس يسيطر عليه حلفاء خصمه الخاسر في الانتخابات.

وعلى المستوى الخارجي أبرزها مشكلة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعداء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرئيس البرازيلي اليساري، إذ قال ترامب إن الانتخابات البرازيلية قد سرقت وإن الأمر سيئ للغاية بالنسبة إلي.

في المقابل فقد هنأ قادة العالم الرئيس المنتخب لولا دي سيلفا بالفوز بمن فيهم قادة أمريكا اللاتينية التي تحكمها حاليا أحزاب يمينية رغم خلافاتهم مع لولا دي سيلفا، ووصف رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا فوز سيلفا بأنه انتصار للقوى التقدمية في كل أنحاء العالم.